

محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي

عائشة منافح

aicha_mouna@hotmail.fr

(طالبة باحثة، جامعة محمد الخامس السويسي - كلية سلا)

تمهيد

في ظل التطورات التي عرفها النظام الدولي في العقدین الأخيرین، إن على مستوى تراجع الدور العالمي لروسيا الاتحادية، أو تبني عدد من دول العالم لخيار العولمة والانفتاح الاقتصادي، فإن الصين قد استوعبت الدرس، واستطاعت أن تفرض نفسها كقوة دولية، وتجد لها موطئ قدم في البيئة الدولية والإقليمية. وقد تأتى لها ذلك عن طريق سياستها الخارجية، التي شكلت مجالا جديدا لتعزيز دورها كفاعل دولي أساسي¹، إلى جانب باقي الفاعلين الدوليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية. ما سينعكس بشكل مباشر على واقع العلاقات الدولية، وفي إعادة توزيع موازين القوة دوليا وإقليميا.

هذا الدور المتصاعد للصين كقوة دولية، لم يأت من فراغ، بل بالنظر إلى ما تملكه من مقومات. فهي الأولى عالميا من حيث عدد السكان، والذي يقارب نحو المليار ونصف المليار نسمة²، والثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا على مستوى الإنفاق العسكري. ذلك أن التفوق العسكري أضحى من بين الإنشغالات الإستراتيجية الكبرى التي تراهن عليها الصين كقوة عالمية. حيث أهما دخلت غمار التحديث العسكري، بتطوير أسلحتها النووية، وتزويد الجيش بالنظم التسليح الحديثة، وكذا واعتماد الجيوش على القوات الجوية والبحرية³. وقد حققت بذلك تقدماً ملموساً، وقلصت بالتالي الفجوة بينها وبين الدول النووية التقليدية - الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا - إلى جانب ارتفاع معدلات نمو الإنفاق العسكري⁴.

¹ "سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي"، مقال ضمن التقرير الاستراتيجي، 2006-2007، ص 63

² إدريس لكريني، "تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي"، مجلة آفاق المستقبل الإلكترونية، السنة الرابعة، العدد 17، يناير/فبراير/مارس 2013.

³ محمد عبد السلام، "القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 183، يناير 2011، ص 60.

⁴ "الصعود الصيني وتأثيراته الاستراتيجية"، مقال ضمن التقرير الاستراتيجي العربي، 2010، ص 77

ليس هذا وحسب، بل إن المقوم الاقتصادي، الذي حققت فيه الصين أكبر نسبة نمو في التاريخ المنظور⁵، وبوأها المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، يشكل قوة ضاغطة عالمياً. فالصين راهنت بشكل كبير على التنمية الاقتصادية، منذ العام 1979، حين آثرت أن تحطم قيود العزلة، وتشق طريقها نحو الإنفتاح على العالم الخارجي، نحو الإصلاح الاقتصادي، وبناء نموذج تنموي له منظومته الخاصة، بما يوائم الخصوصية التاريخية والبيئة الجغرافية والثقافة التقليدية للأمة الصينية، مع إدخال التكنولوجيا الغربية والعلوم الحديثة. وانطلقت سياسة استقلالية تامة، وغير انعزالية، موازنة بين الاشتراكية الصينية والرأسمالية الغربية، لتكون قوة ذات ثقل على المستوى الدولي، إلى جانب الدول الكبرى. ونجاحها في مجال التنمية، قدّمها إلى بلدان العالم الثالث، كنموذج تحتذي/ تستفيد به/ منه، ونبراس تهندي به في طريق تقدمها⁶. ذلك وعلى الرغم من انخراط الصين في المتغيرات الدولية التي أملتّها العولمة، فقد ظلت متشبثة بمقوماتها الحضارية والثقافية⁷. وفي المقابل تخلت عن سعيها لنشر الفكر والإيديولوجيا الشيوعية، خلال أكثر من ثلاثة عقود، فلم يعد لديها برنامج أو مشروع سياسي تطرحه، أو تحاول نشره عبر العالم.

هكذا إذن، عرفت السياسة الخارجية الصينية، توجهاً انفتاحياً على المستوى الدولي والإقليمي على حد سواء. ويُعدّ الشرق الأوسط من بين المناطق التي تستهوي صانع القرار السياسي الصيني. نظراً لما يمثله من موقع استراتيجي / عالمي/ حيوي، ولما يزخر به من ثروات غنية كالنفط والغاز الطبيعي، الضروريان لدوران عجلة الاقتصاد الصيني.

وفي خضم الواقع الجديد الذي أفرزته الثورات العربية في بعض بلدان الشرق الأوسط، فإن الصين تحاول ما استطاعت الحفاظ على مصالحها القومية. وذلك بتبني سياسة تتسم بالتوازن والإعتدال، وتؤكد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول⁸. تأتي مقاربتها هذه لواقع المنافسة الدولية، في انسجام مع المبادئ العامة التي تحكم سياستها منذ ما يزيد عن الخمسين عاماً.

هذا ما عكسته مواقفها من التغيرات التي طالت بعض أنظمة دول المنطقة. إذ تأرجحت بين التردد والتريث حيناً، وبين الإعتراض عن التصويت في مجلس الأمن على قرار التدخل الخارجي حيناً آخر⁹.

انطلاقاً مما سبق ذكره، يمكن صياغة إشكالية الموضوع كالتالي:

ما هي محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط ؟ وإلى أي حد ساهمت مواقف الصين من الحراك العربي في تعزيز هذه السياسة؟

⁵. جواد الحمد، 'التجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية 2005-2010'

<http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/6.html>

⁶. وو بن، "الصينيون المعاصرون. التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي"، ترجمة د. عبد العزيز حمدي، مراجعة د. لي تشين تشونغ، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المحرم 1417، يونيو/حزيران 1996، صص 7 و9 و10.

⁷. إدريس لكربي، مرجع سابق.

⁸. أحمد البرصان، "السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط"، مجلة دراسات شرق أوسطية إلكترونية

<http://www.mesj.com/57.html>

⁹ أحمد البرصان، مرجع سابق.

في محاولة منا للوقوف على معالم السياسة الخارجية للصين تجاه الشرق الأوسط، يدفعنا البحث إلى تلمس الطريق من خلال طرح مجموعة من الأسئلة نوجزها فيما يلي: ما القيمة الإستراتيجية التي يمكن أن تضيفها منطقة الشرق الأوسط على قوة الصين كلاعب في العلاقات الدولية؟ ما هي طبيعة العلاقات التي تنسجها الصين مع بلدان المنطقة؟ هل هي علاقة، خاصة أم تخضع كغيرها للمبادئ الخمسة لسياستها الخارجية؟ وما المتغير فيها استناداً على مواقفها من الحراك العربي؟ وهل تتجه السياسة الخارجية الصينية ومواقفها من الحراك العربي إلى لعب دور مستقل عن الدور الأمريكي في المنطقة أم هو دور مكمل له؟

لمقاربة هذه التساؤلات المشروعة، يمكن القول أن الإجابة عنها تفترض أن:

1- حضور الصين في الشرق الأوسط، هو حضور مصلحي /اقتصادي/ تعاوي بالأساس. حيث تسعى الصين إلى الانفتاح مع العالم كله، بعد أن قضت ردهاً من الزمن في عزلة وإنكفاء على الذات داخل حدودها القومية. لذا، فإن مواقفها من الثورات العربية، بررت حرصها على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، خاصة تدفق النفط والغاز الطبيعي، من جهة. كما اختزلت إلى حد ما المبادئ والقيم العامة التي تحكم سياستها الخارجية، كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والدعوة إلى التعايش والتعاون بدل الصراع والحرب، من جهة ثانية.

2- بروز الصين كفاعل دولي في حقل العلاقات الدولية، دفع بباقي القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تتوجس من هذا الصعود، وتدرك تأثيراته الإستراتيجية في مناطق مختلفة من العالم. ومواقفها إزاء الحراك العربي، والأزمة السورية بشكل ملفت، تزكي التوجه الذي ترغب الصين أن ينحو إليه النظام الدولي، وهو نظام متعدد الأقطاب، تشارك الصين فيه كقطب قوي.

هذا ما سنختبره انطلاقاً من المحاور التالية:

أولاً: مبادئ السياسة الخارجية للصين

ثانياً: أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين

ثالثاً: موقف الصين من الحراك العربي

رابعاً: الشرق الأوسط في العلاقات الصينية الأمريكية

أولاً: مبادئ السياسة الخارجية للصين

على الرغم من أن الصين لم تكن طرفاً في صياغة نظام "وستفاليا"¹⁰، إلا أن نظرتها إلى العلاقات الدولية تبقى نظرة تقليدية، نظرة لا بد وأن تركز على مبدأ السيادة للدولة القومية بمعناها الجامد. والتي لا يجب المساس بها أو التدخل في

¹⁰ . يعتبر صلح وستفاليا أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة وقد أرسى نظاماً جديداً في أوروبا الوسطى مبنياً على مبدأ سيادة

الدول، من موقع: ويكيبيديا

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%84%D8%AD_%D9%88%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7

شؤون الدول الداخلية. حتى إن كانت هذه الدولة قد ارتكبت على أراضيها جرائم إبادة جماعية أو انتهاك خطير لحقوق الإنسان. كما إنها -الصين- لا زالت تؤكد على رفضها استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية للدولة¹¹.

هذه المبادئ، نجد لها خلفية في الثقافة الصينية، وفي أفكار الفلاسفة الصينيين وأبرزهم "كوفوشيوس"، وهي ثقافة/ أفكار تدعو إلى السلام والاستقرار، ونبذ كل ما من شأنه أن يُعدَّ اعتداءً. ناهيك عن تَجَذُّر فكر العزلة والتقوقع داخل الحدود في الفكر الاستراتيجي الصيني، من خلال تجربة بناء "سور الصين العظيم" الذي بدأت في العام 214 (ق.م.)، كسلاح استراتيجي لحماية الصين من الإعتداء / الغزو الخارجي¹².

وعليه، فقد ظلت السياسة الخارجية الصين لفترة ليست بالهينة، رهينة بما عُرف بـ: "المبادئ الخمسة للتعيش السلمي"، والتي التزمت بها منذ العام 1954، في إطار مؤتمر باندونغ، عكست روح ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو إلى السلم، والتعاون / الشراكة بدل الصراع والتنافس، وهذه المبادئ هي كالتالي:

- الإحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها
- عدم الإعتداء المباشر
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى
- المساواة والمنفعة المتبادلة
- التعايش السلمي¹³

وقد كان لاختيار الاتحاد السوفييتي في الهزيع الأخير من عقد الثمانينيات، كان له الأثر في توجهات الصين العالمية نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، قوامه التعددية والمساواة والمنفعة المتبادلة. وهكذا فقد صاغت رؤيتها الجديدة للنظام الدولي الجديد، وذلك من خلال البيان الرسمي الذي صدر في 18 من أغسطس 2003، في تمهائي كبير مع التزامها بالمبادئ الخمسة للتعيش السلمي لسنة 1945، إذ أكد هذا البيان على:

"ضرورة الإحترام المتبادل للسيادة وللسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومعالجة النزاعات الدولية سلمياً، ومعارضة استخدام أو التهديد باستخدام القوة، ودعم مفهوم جديد للأمن يكون جوهره الثقة المتبادلة، والمساواة في السيادة بين الدول أياً كانت ظروفها الاقتصادية والسياسية واحترام الظروف القومية الخاصة بكل دولة والبحث عن أرضية مشتركة، وتحقيق التعاون المنفعي المتبادل والتنمية المشتركة بين الدول كافة"¹⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الصين الخارجية، تغيب عنها النزعة الإستعمارية. فرغم عراقة حضارتها، فلم تمارس عمليات السيطرة واستعمار أراضي الغير. ورغم التحولات التي مر بها النظام الدولي، ظلت الصين متمسكة بالمبادئ

¹¹. "الصعود الصيني وتأثيراته الاستراتيجية"، مرجع سابق، ص 78.

¹². "الصعود الصيني وتأثيراته الاستراتيجية"، مرجع سابق، ص 78.

¹³. د. مدين علي، "حول مستقبل دور الصين في السياسة الدولية"، مجلة دراسات استراتيجية، العددان 19-20، السنة السادسة، ربيع صيف 2006، ص 173-174.

¹⁴. "سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي"، مرجع سابق، ص 63.

الخمس للتعيش السلمي، مقابل رغبة باقي الدول في مد جسور التعاون معها، لاسيما تلك المناوئة لسياسة الهيمنة الأمريكية¹⁵.

ثانياً: أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية استراتيجية كبيرة، فهي الأولى في العالم من حيث الموقع والثروات الطبيعية. ذلك أن وجودها في وسط قارات العالم الثلاث -آسيا، إفريقيا، أوروبا-، واحتكارها لخطوط الملاحة العالمية خاصة قناة السويس وكذا توفرها على الثروة النفطية الهائلة - إذ تمتلك ثلثي احتياطي العالم من هذه المادة الحيوية للاقتصاد العالمي وللدول الصناعية الغربية على وجه الخصوص¹⁶ - كل ذلك جعل منها قوة جذب للقوى الدولية، ومحت اهتمام/ أطماع الفاعلين الدوليين/الإقليميين، وصراع القوى الكبرى، لإحكام السيطرة عليها والقيام بدور معين يتوافق مع أهدافها ومصالحها الإستراتيجية.

وتعد الصين من بين الدول الكبرى التي أضحت تُولي وجهها شطر منطقة الشرق الأوسط، ليكون حضورها في المنطقة، حضوراً فاعلاً. وذلك عبر نسج علاقات مع بلدانها، وإبداء مزيد من الاهتمام بقضاياها السياسية والاقتصادية والأمنية¹⁷. دون التورط المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن التقليدي على المنطقة.

لكن تاريخياً، لم تكن منطقة الشرق الأوسط على قدر كبير من الاهتمام لدى صانعي السياسة الخارجية للصين كما هي عليه اليوم، إذ أن دورها -الصين- ظل محدوداً، واقتصر على التبادلات التجارية والثقافية. وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في العام 1949، إنكفأت على اكتساب الشرعية / الإعراف الدوليين¹⁸. ذلك أن معظم دول المنطقة كانت تعترف بتايوان مثلاً شرعياً للصين وليست جمهورية الصين الشعبية الجديدة، وكانت تقيم علاقات دبلوماسية معها¹⁹. بالمقابل، أيدت الدبلوماسية الصينية نضالات التحرر الوطني لشعوب المنطقة ضد الاستعمار، كما عارضت بشدة الهيمنة الأمريكية والسوفييتية على منطقة الشرق الأوسط²⁰.

¹⁵ د. مدين علي، مرجع سابق.

¹⁶ ماجد كيالي، "النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية"، مجلة الفكر الإستراتيجي، عدد 41، تموز (يوليو)، 1992، ص 62.

¹⁷ د. مدين علي، مرجع سابق، ص 169.

¹⁸ عزت شحور، "الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة".

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012611142554206350.htm>

¹⁹ لي وي جيان، ترجمة وو قن فو (عثمان)، "العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، عدد 145، يوليو 2001، ص 67.

²⁰ لي وي جيان، ترجمة وو قن فو (عثمان)، مرجع سابق.

ثم بقيت الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط محكومة بتنمية العلاقات الودية وفقاً للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي متمسكة بمقولة أن: "مشاكل الشرق الأوسط يجب أن تحل عن طريق شعوب المنطقة وبعيدا عن أي تدخلات خارجية"²¹. ولم تكن حماية المصالح من أولويات "الأمن القومي الصيني".

لكن النمو الاقتصادي الصيني المتسارع، الذي بلغ 9% إلى 10%، والذي انعكس بدوره على تزايد حاجتها من النفط، وكذا اتساع نطاق المصالح الاقتصادية في الخارج، حدا بالصين إلى تغيير منظورها لمفهوم الأمن القومي، الذي لم يعد الحفاظ عليه متوقفاً على حماية الدولة من تهديدات خارجية وحسب، بل أيضاً حمايتها من أي انهيار قد يلحق بأمنها الاقتصادي. ولكي تسير على نفس الوتيرة من التقدم الاقتصادي، فإن أمن الطاقة أضحي أحد الأولويات الإستراتيجية²²، وقد شكلت منطقة الشرق الأوسط مصدرا مهما لتزويدها بهذه المادة الحيوية، وعلى نطاق واسع، إذ بلغت نسبة وارداتها حوالي 42%، وهي نسبة في تزايد مستمر²³.

لذا، تركز الصين على مد جسور العلاقات الودية في دول المنطقة، اعتباراً لما توفره من ثروة نفطية. إذ تشكل كل من إيران ودول الخليج العربية ومن قبلها العراق قبل الغزو الأمريكي، أهم المصادر التي تزود الصين بالنفط. وتعتبر المملكة العربية السعودية، أول مصدر للنفط للصين وتأتي من بعدها إيران²⁴.

وأما ثاني رهان اقتصادي تعمل الصين على كسبه في منطقة الشرق الأوسط، فهو توسيع حجم تجارتها، خاصة مع إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، بفضل تكاملها الاقتصادي والتجاري مع الصين²⁵.

هذا يجزنا إلى طرح السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن القول بأن مواقف الصين المختلفة بعد أحداث الحراك العربي، تماهت مع مبادئ السياسة الخارجية الصينية؟ وبررت مخاوفها من فقدان مصالحها الاقتصادية في المنطقة؟

ثالثا: موقف الصين من الحراك العربي

نتيجة للحراك العربي الذي شهدته العديد من الدول العربية، وعلى غرار تفاعلات باقي القوى الدولية / الإقليمية وحضورها في مشاهد التغيير هذه، ظلت الدبلوماسية الصينية حاضرة في المنطقة. وقد عرفت مواقفها تبايناً شديداً حُبّالها، تميزت بالخطر والتريث/ التردد حيناً، في انتظار بروز معالم النظام الجديد، وحتى يتبين لها مسار هذا الحراك في الملف الليبي، وبمعارضتها للتدخل العسكري أحياناً أخرى، عن طريق استخدامها حق النقض "الفيتو" المكفول لها في مجلس الأمن في الأزمة السورية.

وعند استقراء توجه الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط بعد موجة التغيير، يتبين أن وَضْعَهَا بات حَرَجاً ومثيراً للإهتمام. وأن ما تصبو إليه من وراء ذلك هو حماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة، وعلى رأسها ضمان حصتها من

²¹. عزت شحرور، مرجع سابق

²². عزت شحرور، مرجع سابق

²³. <http://arabic.people.com.cn/96604/7067664.html> "الصين تحتاج إلى المزيد من "القوة الناعمة" في الشرق الأوسط"

²⁴. "سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي"، مرجع سابق، ص 74.

²⁵. "سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي"، مرجع سابق، ص 74.

النفط. عبر مقارنة تنحو إلى التعاون في إدارة الشؤون الدولية، وتبني أساليب الحوار والتفاوض في حل النزاعات دون الحاجة إلى التدخل العسكري²⁶.

ففي ما يتعلق بالأحداث في ليبيا، كانت الصين مذبذبة لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء. إذ اتخذت موقف المراقب / المحايد، ونأت بنفسها عن التفاعل في هذه الأحداث، بامتناعها عن التصويت في مجلس الأمن على قرار فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا²⁷.

ورغم الدعوات التي أطلقتها الصين في الأمم المتحدة، بتبني الخيارات السلمية عبر الحوار والتفاوض، "ببشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرات الوطنية"، مع الحفاظ على وحدة ليبيا شعباً وأرضاً، وعدم التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية - في محاولة منها لتهدئة الأوضاع - فإن هذه المساعي لم تقدّم ولم تؤخّر، ولم تلقَ أي استجابة من طرف المجتمع الدولي. فكان تدخل "الناتو" تحت غطاء الجامعة العربية، وبات دورها هامشياً بعدما تم إسقاط نظام القذافي²⁸. ثم تطور موقفها عندما حُسِمَ مآل الثورة لصالح المعارضين، آنذاك سارعت إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي.

لكن اللافت في الأمر، أن الصين خرجت من مربع الحياد / الحذر الذي طبعت به تعاطيها مع الحراك العربي. برز ذلك بشكل واضح حيال الأزمة السورية، حيث استوعبت الصين درس ليبيا حينما انفراد الغرب بأخذ زمام المبادرة، وظلت بعيدة عن المشاركة في الترتيبات الأمنية. ويأتي استخدامها للفتوى في التصويت على قرار التدخل الخارجي في سوريا، كانعكاس لاستيائها من السياسة الأمريكية، التي تحاول منع الصين من الوصول إلى نفط الشرق الأوسط، وأيضا كورقة تلعبها لمنع أي تدخل غربي في سوريا قد يعيد سيناريوهات أفغانستان والعراق²⁹. لذلك كان عليها الخروج من المنطقة الرمادية وتبني موقف إيجابي.

ومما ينبغي الإشارة إليه، أن هذه التحولات السياسية التي مرت بها بعض دول منطقة الشرق الأوسط، كانت حاضرة في النقاش الأكاديمي الصيني، وأسالت حير أعلام العديد من الباحثين. ونذكر من بينهم الباحث "لي وي تيان". فحسب الدراسة التي قام بها عن الحراك العربي، فإن الصين إزاء الوضع الجديد في منطقة الشرق الأوسط، عليها أخذ زمام المبادرة وتطوير دبلوماسيتها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، كي تمتلك النفوذ السياسي في المنطقة، في جو يسوده التعاون مع الفاعلين الجدد من جهة، ومع الدول المعنية بالحراك من جهة ثانية.

هذا الواقع الجديد، يحتم على الصين أن تتكيف معه وأن تلعب دوراً إيجابياً، وتُعدّل من سياستها وتتخلى عن الحياد/الانتظار والسلبية التي وصمت مواقفها، مما أدى إلى ترجيح الكفة لصالح القوى الغربية وتكريس هيمنتها على المنطقة.

²⁶ <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=47151> يزيد صايغ، "موقف الصين حيال سوريا"

²⁷ مسعود ضاهر، "تطور الموقف الصيني من انتفاضات الربيع العربي"،

<http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-11-09-1.1533892>

²⁸ مسعود ضاهر، مرجع سابق

²⁹ يزيد صايغ، مرجع سابق

من بين الآليات التي طرحها الباحث لكي تحافظ الصين على مصالحها في المنطقة، أن تسعى إلى توظيف "القوة الناعمة"، من خلال الأنشطة الثقافية والإعلام، ثم انتهاز الفرصة لتوسيع من مجال الاستثمارات، بمساعدة هذه البلدان على إعادة بناء الإقتصاد والاستقرار الاجتماعي، وكذا مساعدة شعوبها على خوض التجربة التنموية، والتي راهنت عليها الصين واستثمرت فيها الكثير مما حولها المرتبة الثانية عالمياً من حيث القوة الاقتصادية³⁰.

هكذا إذن، يغدو جلياً تحوُّل الدبلوماسية الصينية حيال التغيرات التي طالت أنظمة بعض الدول العربية. ففي الوقت الذي حرصت فيه الصين على ضرورة الحفاظ على السلام والاستقرار في بلدان الشرق الأوسط، عبر تبني آليات الحوار والتسوية السياسية، وبالتالي عدم الإنزلاق نحو مستنقع العنف والصراعات الأهلية، فإنها كذلك نادت باحترام الحكومات لمطالب شعوبها المتمثلة في الحرية والديموقراطية والكرامة الإنسانية. وهو الموقف الذي عبر عنه رئيس الوزراء الصيني "وين جيا بو"، حين فاجأ الجميع بتصريحه، نادى فيه باحترام مطالب شعوب الدول التي هبت عليها رياح التغيير وعدم مواجهتها بالقمع³¹.

وبالنظر إلى خلفية موقفها من الأزمة السورية، باستخدامها "اللفيتو" في مجلس الأمن ضد قرار التدخل العسكري والذي استأثر باهتمام الرأي العام العربي / الدولي، يمكن القول أنه لم يكن واضحاً تماماً، بل حتماً أوجّه، يمكن إنجازها في ما يلي:

- 1- خدمة لمصالح الصين في المنطقة، لذلك فهي تحرص على استقرار الأوضاع وكبح جماح الثورات، لأن من شأن عدم الاستقرار أن يؤدي إلى تعطيل هذه المصالح، وعلى رأسها الإمدادات النفطية في ظل الاقتصاد العالمية.
- 2- ثم إن موقفها هذا، نابع من المرجعيات / المبادئ وطبيعة الثقافة الصينية، التي تقوم على منظومة قيم كالاعتدال، والتي صاغها الحكيم الصيني "كونفوشيوس" بأن: "الإعتدال هو المثل الأعلى للفضائل" وأن: "التفريط كالإفراط". علاوة على مبادئ المفكر الاستراتيجي الشهير "صون تزو"، صاحب الكتاب الشهير "فن الحرب"، والذي ذكر فيه أن: "إن الحرب من جلائل أمور الدولة، حيث يكمن الموت والحياة، إنها طريق يؤدي إلى الوجود بقدر ما يؤدي إلى الهلاك، فلا يمكن إلا النظر فيها بعناية وتأن".

- 3- أخذ العبرة من دروس التاريخ الصيني والعربي على حد سواء: إذ أن الشعب الصيني عانى جراء العديد من الثورات خاصة "الثورة الثقافية"، بزعماء "ماو تسي تونغ"، في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وهي تجربة جرّت الولايات على البلاد والعباد، اقتصادياً، ثقافياً، دبلوماسياً. ثم إن التدخل الغربي في الشؤون الداخلية العربية، أدى إلى زرع الكيان الإسرائيلي في قلب الوطن العربي -فلسطين-، ودمر العراق حضارة وشعباً؛ وأوقعه في بؤر الانقسامات والأزمات العميقة.

³⁰ د. نادية حلمي، "التكيف: التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات"

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/104/2701/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%8A%D9%81.aspx>

³¹ كارن أبو الخير، "الخصوصية الصينية: هل تنجح قيادات بكين في إدارة "تحولات مصرية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 188، أبريل 2012 ص 159.

كما ساهم في تقسيم السودان إلى شمال وجنوب متصارعين. لذلك فإن الرؤية الصينية للتغيير، تفيد أن الإصلاح والتنمية والبناء، ما مكن الصين من تصدر المرتبة الثانية عالميا في المجال الاقتصادي منذ بداية العام 2011، وأن الثورات التي عرفتها أخرت /عطلت عجلة التنمية وأضررت بالبلاد³².

4-القلق الصيني من صعود الإسلام السياسي للسلطة في كل من تونس ومصر، واحتمال اندلاع أحداث مشابهة للثورات العربية في آسيا الوسطى؛ حيث تنشط فيها الحركات الإسلامية. وذلك بالنظر إلى الأهمية التي تشكلها آسيا الوسطى، كونها منطقة استراتيجية للصين، وصراع على النفوذ مع الولايات المتحدة، في كل ما يتعلق بالمواد الخام والثروة النفطية، "فالصين تعدّ نفسها "زعيمًا اقتصاديًا" لكامل أوراسيا، وهي المستثمر والشريك التجاري الرئيس في عدة بلدان من بينها قيرغيزستان وطاجكستان وكازاخستان وتركمانستان"

5-الإستفادة من الدرس الليبي، بعد الضربة القاصمة التي تلقتهما جراء موقفها المحايد. إذ أن الصين كانت تعد من بين الشركاء الأساسيين لليبيا، ولنظام القذافي. وقد عارضت التدخل الخارجي في ليبيا، لكنها بالمقابل لم تعارض قرار مجلس الأمن بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا يوم 17 من مارس 2011. ما قد يسفر عن تعطيل الصفقات الاقتصادية وصفقات التسليح³³.

رابعاً: الشرق الأوسط والعلاقات الصينية الأمريكية

أثار الصعود الصيني العديد من المخاوف لدى باقي القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وما إذا كان لهذا الصعود تأثير على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، في ظل الإهتمام الصيني المتزايد بهذه المنطقة الإستراتيجية. من هذا المنطلق، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تتجه السياسة الخارجية الصينية وموقفها من الحراك العربي إلى لعب دور مستقل عن الدور الأمريكي في المنطقة أم هو دور مكمل له؟

إن تفسير طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة، يقود إلى مسكّمة تحولها "إلى لعبة غير صفرية (non-zero sum game) بين القوى المركزية في النظام الدولي المعاصر، حيث يدور التفاعل على أساس الإقرار بمصالح متناقضة من ناحية ومصالح مشتركة من ناحية أخرى"³⁴.

ويمكن القول إن الجدل الدائر حول مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية في الشرق الأوسط، يتأرجح بين وجهتي نظر حسب المسكّمة التي ذكرنا آنفاً. تذهب الأولى إلى احتمال وجود صراع / تنافس بين الطرفين، حول الإمتيازات الاقتصادية، لاسيما الحصول على النفط بالدرجة الأولى. فيما تأخذ الثانية بوجود تعاون / اتفاق بينهما، قائم على أساس تحقيق التوازن.

³² . شوي تشينغ فوه، "قراءة من بكين للموقف الصيني من الربيع العربي"،

<http://wcm.finprc.gov.cn/pub/zalt/ara/yjzs/t920773.htm>

³³ . "ما الذي يحدّد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة في سورية؟"

<http://www.dohainstitute.org/release/17eb9c98-d879-4b1e-8d46-60a66332fba2>

³⁴ . وليد عبد الحفي، مرجع سابق.

وتستند الأولى إلى فرضية التوجه الصيني إلى تطوير علاقاتها المصلحية/ النفطية مع الدول ذات العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو التي توصف بـ "المارقة"، حسب رؤية هذه الأخيرة، كإيران والسودان وسوريا. وذلك عبر توفير الدعم الاقتصادي والسياسي لهذه الدول، بهدف تحقيق النفوذ لديها في مواجهة الولايات المتحدة. كما يتجلى حضور الصين في المشاريع النفطية من خلال العديد من الصفقات التي تخول لها الاستفادة من ثروات البلدان العربية من النفط والغاز الطبيعي. إذ حصلت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC نسبة 40% من شركة "النيل الأعظم" السودانية، كما حصلت شركة سينوبيك SINOPEC الصينية على نسبة 80% مقابل 20% لصالح شركة أرامكو السعودية، في إطار مشروع التنقيب المشترك بين الشركتين، عن الغاز الطبيعي في الجنوب من المملكة. كذلك ما أقدمت عليه شركة النفط الوطنية الصينية، من شراء حصة شركة "بتروكندا" في حقول نفط سورية، وذلك بالتعاون مع شركة النفط والغاز الهندية ONGC³⁵.

فمن أجل ضمان تدفق مصادر الطاقة الضرورية لصناعاتها المتطورة، تسعى الصين إلى تنويع مصادر الطاقة بعيداً شيئاً ما عن منطقة الشرق الأوسط، حيث استمرار التوترات السياسية وعدم الاستقرار السياسي والأمني من جهة، ومن جهة ثانية وجود مناطق نفوذ عسكري أمريكي مكثف في المنطقة وفي ممرات الملاحة التجارية؛ خاصة مضيق هرمز، وما قد تُقدّم عليه الولايات المتحدة من منع وصول النفط إلى الصين، إذا ما نشب صراع استراتيجي بينهما³⁶. بل إن بعض الدراسات تفيد بأن الإحتلال الأمريكي للعراق، كان من بين أهدافه، منع الصين من النفط العراقي، وبالتالي تقويض نموها المتسارع³⁷. وقد كان اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في الجرف القاري لجزر "سبرالتي"، دافعا لفرض السيطرة عليها، حيث تتنازعها كل من تايوان وفيتنام وماليزيا وكوريا الجنوبية، وإن تمكنت من فرض سيادتها على هذه الجزر، ستؤمن لنفسها مصدرا غنيا من الطاقة لعقود طويلة³⁸.

وإذ تترك التنافس أو الصراع الصيني الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط جانبا، نلفت الإنتباه إلى أن هناك دفقة من الأولويات التي تقض مضجع الصين، وتجعلها منشغلة عن منافسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هذه الأولويات تتعلق بأمنها الاستراتيجي في منطقة شرق آسيا. والتي تشكل هاجسا يورق القيادة الصينية، ونذكر من بينها:

1- التحول الاستراتيجي الأمريكي نحو منطقة شرق آسيا وطموحها إلى تضيق الخناق على الدور الصيني هناك. "وهي الاستراتيجية التي عبّر عنها بشكل مائل الرئيس أوباما في يناير/كانون الثاني 2012 بالحديث عن "مراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات الأميركية في آسيا والمحيط الهادئ"³⁹.

³⁵. "الصعود الصيني وتأثيراته الاستراتيجية"، مرجع سابق، ص 82-83.

³⁶. "الصعود الصيني وتأثيراته الاستراتيجية"، مرجع سابق، ص 81.

³⁷. "الصعود الصيني وتأثيراته الاستراتيجية"، مرجع سابق، ص 81.

³⁸. محمد السماك، "درس صيني من الحرب الأمريكية على العراق".

<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?id=e730441f-f994-4802-912e-aa3634b6601b>

³⁹. وليد عبد الحى، "محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية".

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550.htm>

فلطالما استغلت الصين انخراط الولايات المتحدة في أزمات/ حروب الشرق الأوسط، واعتبرتها فرصة سانحة لكسب مزيد من الوقت في تطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية. لكن قرار صانع القرار الأمريكي بنقل صراع الوجود الاستراتيجي إلى منطقة آسيا والباسيفيك، كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، والذي أثار حفيظة الصين وزعزع مكانم مخاوف دفينه لديها.⁴⁰ وهو الأمر الذي رأت فيه الصين محاولة أمريكية لكبح تنامي الدور الصيني في تلك المنطقة.

2- المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لحكومة تايوان، التي تسعى إلى الانفصال عن الصين، ورغبة هذه الأخيرة إلى استعادتها ولو تطلب الأمر اللجوء إلى القوة العسكرية.⁴¹ وما يزيد من المخاوف الصينية، بيع الولايات المتحدة أسلحة لتايوان في صفقة بلغت قيمتها 5.85 مليار.⁴² ناهيك عن تحويل الولايات المتحدة هذه الجزيرة إلى حاملة طائرات في مواجهة البر الصيني.⁴³ لذا ترى الولايات المتحدة هذا الصعود الصيني المتنامي، يشكل عقبة كأداء تقوض مكانتها في شرق آسيا، بتجدد التراع حول قضية تايوان.⁴⁴

في سبيل ذلك، تعمل الصين على شق طريق التنمية الاقتصادية، واستخدام مردودها لتطوير قوتها العسكرية، من أقمار اصطناعية وأسلحة نووية إلى غواصات نووية وحاملات طائرات. وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد، فهي اليوم تعد أكبر قوة عسكرية في شرق آسيا. ما جعل بعض دول الجوار - وفي مقدمة هذه الدول اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية وحتى إستراليا- تبدي قلقها إزاء هذا الصعود العسكري الصيني، وما إذا كان هذا الوضع يوحى بعدم فعالية القوة العسكرية الأمريكية وبالتالي إحداث تغيير في التحالفات الإقليمية.⁴⁵

3- "إستقبال الرئيس الأميركي لزعيم الأقلية البوذية الدلاي لاما في يوليو/تموز 2011، وهو ما اعتبرته الصين على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية أنه "تدخل في الشؤون الداخلية الصينية. وأن على الولايات المتحدة التوقف عن تشجيع الجماعات الانفصالية في التبت".⁴⁶

أما وجهة النظر الثانية، فترجح إمكانية وجود تعاون بين كل من الصين والولايات المتحدة. وهو ما يعكس تحول الصين إلى قوة تعاونية بالنظر إلى سياساتها الحديثة، إن على المستوى الدولي أو الإقليمي في الشرق الأوسط. وتستند في طرحها هذا إلى عدة مؤشرات؛ تتلخص في عدم وجود تناقضات عميقة بين الرؤيتين الأمريكية والصينية حول قضايا المنطقة. فلطالما كان هناك تماهي مطلق لسياسة بيكين مع توجه واشنطن حول الإرهاب الدولي، إذ أيدت جهودها

⁴⁰ . برنامج من واشنطن، "مستقبل العلاقات الأميركية الصينية"

<http://www.aljazeera.net/programs/pages/61abd8c8-90ca-4ba4-a23c-cf1a8acc81bf>

⁴¹ . "سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي"، مرجع سابق، ص 65.

⁴² . وليد عبد الحفي، مرجع سابق.

⁴³ . محمد السماك، مرجع سابق.

⁴⁴ . "سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي"، مرجع سابق، ص 65.

⁴⁵ . محمد السماك، مرجع سابق.

⁴⁶ . وليد عبد الحفي، مرجع سابق.

لمحاربته وساهمت في الحملات العسكرية التي تشنها في إطار ما تسميه بالحرب على الإرهاب⁴⁷. هذا السلوك تابع من أن للصين أيضاً هواجس دنيئة ضد تنامي قوة الإرهاب الدولي، واحتمال تعرضها لتهديد محتمل في أقصى الشمال من البلاد. لذلك فقد صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لوقف تمويل الإرهاب وتخفيف مصادر تمويله⁴⁸. كما أن الصين لم تُبدِ معارضة شديدة للغزو/ الاحتلال الأمريكي للعراق، بل سارعت إلى الاعتراف بنتائجه، وقدمت مساهمات كبيرة في مشاريع إعادة الإعمار.

دون أن نغفل تعاطيها مع ملف الصراع العربي - الإسرائيلي، فقد توافقت أيضاً رؤيتها مع الرؤية الأمريكية بأن الحل الوحيد لتحقيق السلام هو المضي قدماً في التفاوض والتسوية، ناهيك عن رفضها للتوقيع على وثيقة تعتبر القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، وذلك في إطار "مؤتمر التعاون العربي-الصيني" الذي انعقد في مدينة تيانجين في العام 2010. دون أن ننسى موقفها من مكافحة أعمال القرصنة والذي توج بإرسال قوات إلى الخليج⁴⁹.

ومن بين القضايا الشرق أوسطية أيضاً، والتي يبدو فيها التعاون الصيني الأمريكي، تلك المتعلقة بالملف النووي الإيراني. فمبدئياً تتوافق بيكين مع واشنطن في الحؤول دون امتلاك إيران للسلاح النووي، مع ضمان حقها في امتلاك برنامج نووي سلمي لإنتاج الطاقة دون الأغراض العسكرية، إذ وافقت على قرار مجلس المحافظين بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يقضي بالحل السلمي باعتباره الوسيلة الفعالة لمنع الانتشار النووي⁵⁰.

كما أنه وعلى الرغم من حالة التوتر/ الصراع التي تطبع العلاقات الإيرانية الأمريكية، فإن ذلك لم يكن حافزاً لبيكين لتطويع علاقاتها مع طهران، في مجال الطاقة على وجه الخصوص، أو لوجود نقلة استراتيجية في العلاقات الصينية الإيرانية؛ وظلت إيران ثاني مورد للصين من النفط بعد المملكة العربية السعودية⁵¹. بل ومؤخراً، حُدث أن استجابت الصين "بسلاسة نسبياً" وتحت ضغوط أمريكية بالتقليل من اعتمادها على النفط الإيراني، مقابل رفع نسبة وارداتها من دول الخليج نزولاً عند رغبة الولايات المتحدة⁵²، بمقدار 290 ألف برميل يومياً⁵³.

إذا باختصار، يمكن القول أنه على الرغم من تنامي دور الصين في المنطقة مؤخراً من خلال دينامية سياستها الخارجية، فإنها لا ترغب في مواجهة مع الولايات المتحدة، أو تُعطل بشكل مباشر دورها التقليدي في المنطقة. كما أنها -الصين- التي تتوجس خيفة من نشاط الحركات الإسلامية، تستفيد إجمالاً من الأدوار الأمنية والسياسية للولايات المتحدة في مجالي الأمن والطاقة، وبالتالي لا تريد المغامرة بإهدار مواردها في سبيل ذلك⁵⁴.

47. عزت شحرور، مرجع سابق.

48. د. مدين علي، مرجع سابق.

49. مدحت أيوب، "استعادة التوازن. الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني" المصدر السياسية الدولية

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1096353>

50. "سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي"، مرجع سابق

51. "الصعود الصيني وتأثيراته الاستراتيجية"، مرجع سابق

52. عزت شحرور، مرجع سابق

53. مدحت أيوب، مرجع سابق

54. بول سالم، "تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط،

خلاصة

إن منطقة الشرق الأوسط بما تتميز به من خصائص استراتيجية مهمة، فقد فرضت نفسها على أجندة السياسات الخارجية لعدد من القوى الكبرى على المستوى الدولي. وجعلتها مستباحة لها في كل وقت، خاصة في مختلف الأزمات السياسية التي تعرضت لها. والصين - كإحدى هذه الدول التي يغريها ما تنعم به من ثروات طبيعية - لا تخفي مع ذلك عدم امتلاكها للأدوات السياسية والعسكرية/ الأمنية والاقتصادية، التي يلزم تملكها للإمساك بزمام الأمور، مقارنة مع الولايات المتحدة وتمرسها في لعب أدوار رئيسية في منطقة الشرق الأوسط. لاسيما أن المنطقة كانت ولا تزال بؤرة للإضرابات/ التوترات الدولية، وهو ما يحدد دائما تطور الوضع السياسي والأمني فيكون قاب قوسين أو أدنى من انفجار. تطور استدعى في أغلب نكساته حضوراً دولياً خارجياً لدول كبرى كفرنسا وبريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية لغاية في نفسها، حماية لمصالحها.

وما شهدته ولا زالت تشهده بعض دول المنطقة من حراك عربي، أفرز استقطاباً دولياً حاداً تنافس فيه قوى كبرى، وتحاول جاهدة رسم ملامحه مستقبلاً. وتبرز الصين كإحدى أطراف هذا الاستقطاب إلى جانب روسيا كقوة دولية صاعدة، تفرض تصورها للترتيبات الأمنية على خريطة المنطقة. ولأن كان موقفها معارضاً لموجات الحراك العربي وداعماً للنظم القائمة كما هو الحال في ليبيا، فإن تعاطيها على وجه التحديد مع الأزمة في سوريا برفضها خيار التدخل العسكري الخارجي يشكل قبلة سياسية تفجرها بكين في وجه القوى الكبرى، ونقله نوعية في خط سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة في محاولة منها للإمساك بأحد أطراف اللعبة السياسية، وتعويض ما فقدته في الملف الليبي. حفاظاً على علاقاتها ومصالحها في المنطقة.

لكنها بالمقابل، يمكن القول أن ييكن ليست مستعدة كي تجازف بتوتر علاقاتها مع واشنطن، خاصة في المرحلة الحالية، فالصين مازالت في حاجة إلى المزيد من الوقت لتنمية نفسها تنمية شاملة. وهي لا ترغب في مواجهة مباشرة خاصة مع الولايات المتحدة، لا على المستوى العسكري أو السياسي⁵⁵ بل تتجه إلى التعاون معها بشكل كبير، في ظل التكامل الإقتصادي الذي يشكله كل من البلدين جنباً إلى جنب.

المراجع

الكتب

1. وو بن، "الصينيون المعاصرون.. التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي"، ترجمة د. عبد العزيز حمدي، مراجعة د. لي تشين تشونغ، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المحرم 1417، يونيو/حزيران 1996.

المجلات

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=40614>

⁵⁵. برنامج من واشنطن، مرجع سابق .

2. كارن أبو الخير، "الخصوصية الصينية: هل تنجح قيادات بكين في إدارة "تحولات مصيرية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 188، أبريل 2012
3. محمد عبد السلام، "القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 183، يناير 2011.
1. "سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي"، مقال ضمن التقرير الاستراتيجي، 2006-2007.
2. "الصعود الصيني وتأثيراته الاستراتيجية"، مقال ضمن التقرير الاستراتيجي العربي، 2010.
3. د. مدين علي، "حول مستقبل دور الصين في السياسة الدولية"، مجلة دراسات استراتيجية، العددان 19-20، السنة السادسة، ربيع صيف 2006.
4. ماجد كيالي، "النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية"، مجلة الفكر الاستراتيجي، عدد 41، تموز (يوليو)، 1992.
5. لي وي جيان، ترجمة وو قن فو (عثمان)، "العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، عدد 145، يوليو 2001.

المواقع الإلكترونية

1. إدريس لكريني، "تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي"، مجلة آفاق المستقبل الإلكترونية، السنة الرابعة، العدد 17، يناير/فبراير/مارس 2013
http://www.ecssr.com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/AafaqAlMustaqbal/Aafaq-2013/Aafaq-issue-17/16-17-issue-17.pdf
2. تطوير العلاقات الصينية-العربية 2005-2010 أ. جواد الحمد، "اتجاهات ومحدثات
<http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/6.html>
3. أحمد البرصان، "السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط"، مجلة دراسات شرق أوسطية إلكترونية العدد 57، السنة 15 إصدار خريف 2011:
<http://www.mesj.com/57.html>
4. عزت شحروور، "الصين والشرق الأوسط: ملامح مقارنة جديدة"، الإثنين 11 يونيو 2012
<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012611142554206350.htm>
5. يزيد صايغ، "موقف الصين حيال سوريا" 10 شباط/فبراير 2012
<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=47151>
6. مسعود ضاهر، "تطور الموقف الصيني من انتفاضات الربيع العربي" 09 نوفمبر 2011
<http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-11-09-1.1533892>
7. د. نادية حلمي، "التكيف: التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات"

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/104/2701/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D>

8. شوي تشينغ قوه، "قراءة من بكين للموقف الصيني من الربيع العربي" 09 يناير 2012

<http://wcm.fmprc.gov.cn/pub/zalt/ara/yjzs/t920773.htm>

9. "ما الذي يحدّد الموقفين الروسي والصينيّ من الأزمة في سورية؟" 08 فبراير، 2012.

<http://www.dohainstitute.org/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2>

10. بول سالم، "تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط"، 15 نيسان/أبريل 2010

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=40614>

11. وليد عبد الحفي، "محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية"، الثلاثاء 03 أبريل 2012

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550.htm>

12. برنامج من واشنطن، "مستقبل العلاقات الأميركية الصينية"، 20/11/2012.

<http://www.aljazeera.net/programs/pages/61abd8c8-90ca-4ba4-a23c-cf1a8acc81bf>

13. -مدحت أيوب، "استعادة التوازن. الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني" المصدر السياسة

الدولية، الموقع الإلكتروني، 1 أكتوبر 2012

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1096353>

14. موقع ويكيبيديا

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%84%D8%AD_%D9%88%D8%B3

